

بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة العامة ٩٩

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٧/٤٠ - مسألة جُزر تركس وكايكوس

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جُزر تركس وكايكوس ،

وقد درست الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٩) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجُزر تركس وكايكوس ، بما في ذلك على وجه الخصوص قرارها ٣٧/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

وإذ تلاحظ الموقف الذي اعلنته الدولة القائمة بالإدارة بأنها ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جُزر تركس وكايكوس عند تقرير المركز الدستوري للإقليم مستقبلاً ، وإذ تضع في اعتبارها أهمية إيجاد وعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مشاركة الدولة القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجُزر تركس وكايكوس ، مما يمكنها من إجراء دراسة أوفى وأجدي للحالة في الإقليم ،

وإذ تدرك ما لجُزر تركس وكايكوس من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصادها وزيادة تقويته ، بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي للإقليم وتوسيع قاعدته الاقتصادية ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الصادر عن الدولة القائمة بالإدارة الذي ذكرت فيه أن مزرعة تجريبية قد أنشئت في شمال كايكوس لدراسة الأساليب الزراعية ،

المتاحة ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ؛

٦ - تؤكد من جديد أن شعب مونتسيرات هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلاً وفقاً لما يتصل بالموضوع من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وتكرر تأكيد طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تشرع ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، في برامج لتشجيع نشر الوعي بين شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له في ممارسته لحقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مونتسيرات ثم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، عن مواصلة تعزيز الاقتصاد وزيادة المساعدة التي تقدمها إلى برامج التنوع بغية تعزيز قدرة الإقليم على البقاء اقتصادياً ومالياً ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ التدابير اللازمة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم لاستعادة النمو الثابت المتوازن في اقتصاد مونتسيرات وتكثيف مساعدتها في تنمية جميع قطاعاته ، مما سيعود بالنفع على شعب الإقليم ؛

٩ - تحث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان وكفالة حقوق شعب مونتسيرات في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها ، وفي تحقيق سيطرته على تنمية تلك الموارد في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحث السلطة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لتوظيف السكان المحليين في الخدمة المدنية ولاسيما في المستويات العليا ؛

١١ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى الحكومات المانحة والمنظمات الإقليمية أن تكثف جهودها للتعبيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ؛

١٢ - ترى أن إمكانية إفساد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٣ - ترحب من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إفساد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات في وقت ملائم ، وبالتشاور مع الدولة القائمة

(١٩) المرجع نفسه ، الفصول الثاني والرابع إلى السادس والثالث والعشرون .

٧ - تذكّر بأن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة ، وفقاً لرغبات شعب جُزر تركس وكايكوس ، عن صون وضمان وكفالة حق الشعب غير القابل للتصرف ، في التمتع بموارده الطبيعية ، عن طريق اتخاذ تدابير فعّالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل ومواصلة هذه السيطرة ؛

٨ - تحيط علماً ببيان الدولة القائمة بالإدارة الذي يفيد بأن القاعدة العسكرية في جُزر تركس وكايكوس قد أغلقت في عام ١٩٨٤ وبأن حكومة الإقليم تسيطر الآن سيطرة كاملة على التصرف في الأرض التي أخليت منها القاعدة وبأن الأرض تستخدم حالياً في مختلف الأنشطة التي تعود بالنفع على اقتصاد وشعب الإقليم^(٢١) ؛

٩ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية لجُزر تركس وكايكوس ؛

١٠ - ترجو من الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لتدريب الموظفين المحليين المؤهلين على المهارات الضرورية لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع في الإقليم ؛

١١ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جُزر تركس وكايكوس في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جُزر تركس وكايكوس في وقت ملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً عن ذلك .

الجلسة العامة ٩٩

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٨/٤٠ - مسألة أنغيلا

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة أنغيلا ،

وإذ تحسب باستمرار مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية الإقليم ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثتين زائرتين تابعتين للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٨٠ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجُزر تركس وكايكوس^(٢٠) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جُزر تركس وكايكوس ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على جُزر تركس وكايكوس ؛

٤ - تكرر تأكيد أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، ملزمة بأن تهيب في جُزر تركس وكايكوس الظروف التي تمكن شعب الإقليم من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٥ - تؤكد من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، عن تنمية الأقاليم التابعة لها ، اقتصادياً واجتماعياً ، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجُزر تركس وكايكوس ، ولا سيما لتكثيف وتوسيع برنامجها لتقديم المساعدة من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ؛

٦ - تؤكد على ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتنويع الاقتصاد ، مما سيعود بالنفع على شعب الإقليم ؛